من اتصال السند ونفي الشذوذ والعلة ثم ما كان على شرط البخاري ثم ما كان على شرط مسلم وقد يرجح قسم مما ذكر على ما فوقه بامور اخر من تعقيب الترجيح كما لو كان الحديث عند مسلم ومشهورا قاصرا عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بانها اصح الاسانيد فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناد من فيه مقال وبعد ما كان على شرط مسلم ما نص على صحته امام معتمد كابي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي وما يوجد في المستخرجات على شرط الصحيحين او في مصنف مختص بالصحيح كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم لكن صحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وهو اصح من المستدرك لتساهل ابن حبان في الحكم بالصحيح والحاكم اشد تساهلا ولهذا قال الحافظ العراقي والحق ان ما انفرد بتصحيحه يتتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يليق من صحة او حسن او ضعف والله اعلم

والحسن اثنان اولا لا يخلو ∴ عن نحو مستور نفاه النجلا
لكن بكذب وغفول وخطا ∴ إيتهم فاوهم وكن مستيقظا

قوله اولا بالصرف للضرورة ونفاه اخرجه وابعده والنجل بفتح النون واسكان الجيم العيب ومنه الحديث من نجل الناس نجلوه اي من عابهم عابوه وسبهم وقطع اعراضهم كما يقطع النجل الحشيش قاله الازهري وقال الليث بالحاء المهملة وهو تصحيف انتهى لا يخلو اسناده عن نحو مستور فقد اخرجه العيب اي عيبهم له بتضعيفه عن الانتظام في سلك المعروفين بالصدق والاهلية لكن ذلك الراوي المستور لم يتهم بكذب الخ كما قال ابو عيسى الترمذي في العلل من جامعه انه يريد بالحسن ان لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب قال السخاوي فيدخل فيه من ضعف بكل ما لا ينافي الصدق كالخطا اي غير الكثير فالخطا المنفي في كلام الناظم هو الكثير والحاصل ان الحسن قسمان اولهما ويسمى الحسن لغيره اطلق عليه

عليه بعضهم اسم الضعيف لكن بالنسبة لكل واحدة من طرقه على انفراده وهو ما لا يخلو اسناده من نحو مستور لم تحقق اهليته كضعيف لم يتهم بتعمد الكذب اي ولم يظهر منه نحو فسق مفسق اخر وليس مغفلا ولا كثير الخطا في روايته ويشترط مع ذلك ان يكون قد اعتضد بمتابع او شاهد ليخرج عن كونه شاذا او منكرا او معللا والله اعلم

ثانيهما رواية خبر انه ∴ شهرة صدق فيه والامانه ∴
لكنه في الحفظ والتحقيق ∴ دون رجال الصدق بالرفيق

هذا هو الثاني من قسمي الحسن ويسمى الحسن لذاته وكان ينبغي للناظم تقديم هذا على الذي قبله لان حسن هذا اذاتي وحسن الاول عرضي وهو ما يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ولكنه لم يبلغ درجة راوي الصحيح في الضبط لقصوره عنه في الحفظ والاتقان مع وجود بقية الاوصاف المشترطة في الصحيح **تتمة** الحسن لذاته كالصحيح في الاحتجاج به وفي تفاوت افراده في الرتبة فاعلاه ما قيل بصحته كرواية عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد ابن اسحق عن ناصع ابن عمر عن جابر واذا كثرت طرقه حكم بصحته لان كثرتها تجبر قصور ضبط راويه عن راوي الصحيح ويسمى حينئذ الصحيح لغيره واما الحسن لغيره فيحتج به كما في فضائل الاعمال وكذا في الاحكام اذا قد سبق انه يشترط فيه اعتضاده بمتابع او شاهد والله اعلم

اما الضعيف فله انواع اع ∴ أفحمها ما وضع الوضاع

الضعيف هو ما فقد شرطا من شروط المقبول الذي هو اعم من الصحيح والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة والضبط ونفي الشذوذ ونفي العلة القادحة ووجود العاضد عند الاحتجاج اليه وله انواع كثيرة متفاوتة في الضعف بحسب تفاوت بعده من شرط القبول كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن واقبحها الموضوع وهو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم المختلق الذي لا ينسب اليه بوجه فمن ادرجه في اقسام الحديث اراد بالحديث القدر المشترك وهو ما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)